صدور القرار بأيام. واعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية، على لسان الوفد، ان للفلسطينيين حقوقاً مكتسبة في الاردن، وبخاصة بالنسبة الى المقيمين منهم في الاردن؛ وان القرار الاردني لا ينفي حقهم في فلسطينيتهم، عندما تعود فلسطين[١٠٥].

ومن جانب آخر، انعشت الخطوة الاردنية الحديث عن ضرورة قيام حكومة فلسطينية (مؤقتة أو في المنفى) لملء الفراغ القانوني الناجم عن القرار الاردني، ولفرض سيادتها بشكل ما على الارض الفلسطينية المحتلة. وقد اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية ان هذا التوجه خاضع للدراسة في ضوء مردوداته على الصعد، المحلية (الفلسطينية) والعربية والدولية. ومع ان الخطوات الفلسطينية المقبلة ارتبطت بانعقاد الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني، الّا ان بعض الامور استدعى اتخاذ قرارات فلسطينية عاجلة؛ ومن ذلك الموقف من الكوادر الوظيفية في الضفة الفلسطينية، التي أُحيلت الى التقاعد بفعل قرار أردني. هنا، وقّع رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة على قرار يقضي بأن تظل القوانين والانظمة التي كان معمولاً بها في الاراضي المحتلة، حتى نهاية تموز (يوليو) ١٩٨٨، نافذة المفعول، الى ان تلغى، أو تعدّل، من قبل السلطات التشريعية المختصة، «وان يظل الموظفون في مناصبهم، مؤكداً تحمّل المنظمة لكافة المسؤوليات تجاههم». وقد اعتبر هذا القرار أول قرار سيادي فلسطيني على الضفة الفلسطينية[١٠٦].

وفي الوقت الذي بدأت الاوساط الفلسطينية مشاورات واسعة النطاق بشأن الخطوات المقبلة، قبيل عقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، فان القيادة الموحّدة للانتفاضة دعت، من جانبها، المجلس الوطني الى ان يضع، في دورته المقبلة، سياسة واضحة وشاملة بشأن الضفة والقطاع[١٠٧]. وهكذا عقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني، في الجزائر، في ١٢/١١/١٩٨٨، وقد احاطت بها اجواء الانتفاضة المباركة في الارض المحتلة من جانب، وما أثارته من أفعال وردود أفعال على المستويات الاقليمية والدولية، من جانب آخر. واعتبرت هذه الدورة، عن جدارة واستحقاق، الدورة الاكثر أهمية ـ باستثناء الدورة الاولى التي انشأت المنظمة ذاتها في ربيع العام ١٩٦٤ ـ فقد صدر عنها ثلاث وثائق بالغة الأهمية، هي: اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، واعلان تشكيل الحكومة المؤقتة لهذه الدولة، وبيان سياسي يحدّد أسس التحرك السياسي المقبل. والذي لا شك فيه ان هذه الوثائق سيكون لها ما بعدها من انعكاسات على مسار القضية الفلسطينية، بخاصة، ومسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بعامة، وهو ما ستتكفل المراحل المقبلة بابرازه. غير انه ينبغي الاشارة، في هذا الموضع، الى الانعكاسات الأولية المتوقعة على مسار العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية. وفي هذا الجانب، يمكن التوقف عند اشارة البيان السياسي الفلسطيني الى القرارين الدوليين، ١٨١ لسنة ١٩٤٧ (قرار تقسيم فلسطين) و٢٤٢ لسنة ١٩٦٧؛ وكذلك الاشارة الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[١٠٨]. ان محصلة هذه الاشارات ـ من وجهة نظرنا ـ هي تقنين كل من الحد الاقصى لحدود الدولة الفلسطينية (قرار التقسيم) والحد الأدنى لها (حدود العام ١٩٦٧). ومن الواضح ان الضفة الفلسطينية تدخل في اطار الدولة الفلسطينية دون مناقشة. وبذلك، فان القرار الفلسطيني باعلان الدولة، في احد وجوهه، يمثّل المقابل الموضوعي والقانوني للقرار الاردني برفع السيادة عن الضفة؛ كما يفترض، والحال كذلك، ان تصبح قرارات مؤتمر اريحا (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٤٨)، وما ترتب عليها حتى ١٥/١١/١٩٨٨، غير ذات مضمون على الاطلاق، من الناحية القانونية. وبعبارة أخرى، لقد خرجت الضفة الفلسطينية من السيادة الاردنية البحتة، وأضحت جزءاً لا يتجزأ من دولة فلسطين. وفي هذا السياق، يأتي الاعتراف الاردني بالدولة